مخاطر استخدام التحليل الفني في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية
دراسة حالة سهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية سابك

The Risks of using technical analysis in making investment decisions in financial markets: Saudi Basic Industries Corporation (SABIC)

د.طلال حسن محمد سليمان
كلية العلوم الإدارية والإنسانية
جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية
thsuliman@ju.edu.sa

تاريخ الإرسال: 2019-01-22 تاريخ القبول: 2019-01-27 تاريخ النشر: 2019-03-15

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية مخاطر استخدام التحليل الفني في اتخاذ القرارات الاستثمارية بالتطبيق على سهم شركة سابك(*SABIC*)، حيث تم تقسيم هذه الورقة إلى ثلاثة محاور وهي: مفهوم المخاطر وأنواعها، أدوات و أساليب التحليل الفني والطرق التي يتم استخدامها في التحليل الفني تطبيقاً على مؤشر القوة النسبية لقياس المخاطرة على سهم سابك.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أهميتها تنبع من كيفية قراءة هذه الخرائط البيانية وأوقاتها وكيفية ربط مؤشراتها بعضها البعض، حيث أن اختيار نوعية الخرائط يمكن أن يؤدي إلى قراءات وإشارات مختلفة من تلك الخرائط والرسوم البيانية مما يؤثر على نوعية القرارات الاستثمارية المتخذة .

الكلمات المفتاحية: المخاطر ، الاستثمار ، مؤشر القوة النسبية، قرارات الاستثمار، شركة سابك السعودية

Abstract :

This paper deals with the risks of using technical analysis in investment decision making by applying SABIC shares. This paper is divided into three axes: the concept of risks and their types, tools and methods of technical analysis and the methods used in technical analysis based on the strength index Relative to SABIC's risk assessment.

The study concluded that its importance stems from how these maps are read and their times and how their indicators are linked to each other. The choice of the quality of maps can lead to different readings and signals from these maps and graphs, which affects the quality of investment decisions taken.

***Key words**: Risk, Investment, RSI, Investment Decisions, SABIC Saudi Arabia*

مقدمة:

الاستثمار بوجه عام وفي الأسواق المالية بصورة خاصة يحدوه المخاطر وتتباين هذه المخاطر طبقا للعوائد المتوقعة منه، فكلما توقع المستثمر ارتفاع الأرباح ازدادت المخاطر لذا على المستثمر الأخذ في الاعتبار منذ بداية استثماره المخاطر التي يمكن أن يتحملها طبقا لأرباحه المتوقعة .

إن فهم المستثمر وإدراكه باستراتيجيات وأدوات الاستثمار يجنبه الكثير من المخاطر ويؤهله لاتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية، كما أن هناك طرق عديدة لتقسيم المخاطر، منها تقسيمها إلى مخاطر منتظمة (غير قابلة للتنويع) ومخاطر غير منتظمة (مخاطر قابلة للتنويع)، حيث تمثل المخاطر المنتظمة تلك التي تنتج عن الحوادث غير المتوقعة أي أنها يمكن أن تحدث بشكل متزامن أكثر من كونها مترتبة على فرصة حقيقية، وبالتالي لا يمكن التغلب على هذا النوع من المخاطر بتشكيل محفظة ضخمة لا ارتباط بين مخاطر مكوناتها، ويندرج تحت هذا النوع من المخاطر الخسائر المتولدة عن الظروف الاقتصادية العامة والتي تصيب كل المتعاملين بالسوق في ذات الوقت.

أما المخاطر غير المنتظمة، فهي تلك التي تتولد عن سلسلة من الأحداث والتي يكون حدوث أي منها صدفة، وهذه المخاطر تحدث وفقاً لتوزيعات احتمالية مختلفة.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سيتم التركيز على مخاطر استخدام التحليل الفني في الأسهم وبالتطبيق على سهم شركة سابك. لذا بداية سنتعرف في هذا المحور عن المخاطر التي تتعرض لها أسواق المال بصورة عامة ومن ثم سنتطرق في المحور الثاني إلى ماهية التحليل الفني وأدواته، أما المحور الثالث فسنتطرق إلى دراسة حالة الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) .

إشكالية البحث:

تتركز إشكالية البحث فيما تشهده الأسواق المالية من مخاطر مالية نظرا للتقلبات المستمرة في الأسعار والتي تؤثر على القرارات الاستثمارية، لذلك يتعرض هذه البحث لمخاطر استخدام التحليل الفني في اتخاذ القرار الاستثماري في الأسواق المالية وذلك بالتطبيق على السوق المالية السعودية.

وبالتالي فان إشكالية البحث تتمثل في التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم مخاطر الأسواق المالية.
- ماهية التحليل الفني وبعض مؤشراته .
- فيما تتمثل مخاطر استخدام التحليل الفني بالأسواق المالية.

محاور الدراسة:

قسمت الدراسة في هذا البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم المخاطر وأنواعها

المحور الثاني: أدوات وأساليب التحليل الفني

المحور الثالث: الطرق العلمية لقياس المخاطرة على سهم سابك

المحور الأول:مفهوم مخاطر الأسواق المالية

قبل أن نبدأ في معرفة أنواع مخاطر السوق، نشير إلى أن مخاطر السوق تعني احتمال خسارة المستثمر رأس ماله أو بعض منه بسبب تحركات السوق من حيث الارتفاع والانخفاض نظراً لعدة أسباب.

و المخاطر التي تصيب السوق عامة تقسم أيضاً إلى نوعين مخاطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة :

1- المخاطر المنتظمة :

"هي مخاطر تؤثر على كافة الأوراق المالية في السوق والناتجة عن ظروف سياسية عامة أو بيئية أو اقتصادية ويصعب على المستثمر التحكم فيها لذا مخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل"[1].

2- المخاطر غير المنتظمة :

وهي مخاطر الاستثمار التي توثر على أسهم شركة محددة ناتجة عن ظروف خاصة بالشركة كتحقيق الشركة لخسائر أو وجود منتجات أكثر تطوراً أو عيوب في الإنتاج أو ارتباط منتجات الشركة بالظروف المحيطة سواء عامة أو خاصة ,,, الخ، فمخاطر السوق الخاصة تنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها، على أن تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة تؤدي إلى أنواع مختلفة من مخاطر السوق [2] .

لذا فإن للمستثمر في الأسهم يتأثر بتحركات أسعارها هبوطاً وصعوداً سواء نتج ذلك عن أسباب منطقية كالمخاطر العامة والخاصة أو أسباب غير منطقية (كالشائعات والعوامل النفسية مثل الولاء لأسهم معينة أو الجري خلف حالات الذعر في السوق أو الاستماع إلى معلومات غير مؤكدة وتسير فيها أسعار الأسهم عشوائيا (random walk) فهي لا تعكس الماضي بالضرورة ولذلك كان من الصعب التنبؤ بها[3]

وبالتالي فمخاطر السوق هي المخاطر المترتبة على التعرض لمخاطر نتيجة المتغيرات المعاكسة وغير المتوقعة في العوامل السعرية للسوق مثل (معدل الفائدة ، أسعار الصرف، أسعار الأسهم، أسعار البضائع) والتي تجعل القيمة السوقية بالنسبة للسوق تنخفض

وعلى هذا يمكن تصنيف مخاطر السوق كما يلي [4] :

1/ مخاطر أسعار الأسهم (مخاطر السيولة) .

2/ مخاطر أسعار الفائدة .

3/ مخاطر أسعار الصرف .

4/ مخاطر التضخم .

5/ مخاطر التحليل الفني .

1/ مخاطر السيولة (Liquidity Risks) :

عندما يتعرض المستثمر أو المؤسسة المالية لخسارة محتملة تنشأ عن عدم القدرة على الوفاء بالتزامات أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة يسمى ذلك مخاطر سيولة

فمخاطر السيولة تتأتى من خلال مدى عدم دقة المستثمر في تقدير احتياجاته من السيولة، بحيث لا يضطر إلى البيع السريع للأوراق المالية بما يترتب على ذلك من مخاطر وخسائر.

كما تعرف أيضا مخاطر السيولة في أسواق المال بمخاطر الأسهم وهي مخاطر تلي عملية الشراء للورقة المالية أو السهم وهي عدم تمكن المستثمر من تسييل استثماره في الوقت والسعر الذي يريده خاصة الشراء في حالة ارتفاع السوق، ومن ثم إذا

حدث انخفاض في السعر ففي هذه الحالة قطعا لا يريد المستثمر أن يبيع ما استثمر بخسارة إلا في حالة اضطراره لذلك أو توقع البيع والشراء في ورقة أخرى مؤملا في تعويض خسارته فهي من ضمن مخاطر السيولة.

2/ مخاطر أسعار الفائدة: (Interest Risks)

هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقع ومعدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغير في معدلات عائد السوق خلال المدة الاستثمارية.

وهي ما يعرف بتقلب أسعارالفائدة مستقبلاً فارتفاع أسعار الفائدة في السوق بعد تنفيذ الاقتراح الاستثماري سوف يؤدي إلى زيادة معدل العائد المطلوب على الاستثمار عما كان عليه عند اتخاذ قرار قبول الاقتراح[5].

كما تعتبر هذه المخاطرة كقابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة، حيث تميل كل أسعار الفائدة السوقية إلى الارتفاع أو الانخفاض معا على المدى الطويل، كما تميل كل أسعار الأوراق المالية للتغير بالاتجاه المعاكس للتغيرات في مستوى أسعار الفائدة، بالتالي يكون لمخاطر سعر الفائدة تأثير على أسعار الأوراق المالية ذات الدخل الثابت (كالسندات) أكثر من تأثيرها على الأسهم العادية ، كما أنّها تؤثر على الأوراق المالية طويلة الأجل أكثر من تأثيرها على الأوراق قصيرة الأجل[6] .

إن أسعار الفائدة وبشكل عام ترتفع خلال فترة الانتعاش الاقتصادي، مما ينعكس سلباً على أسعار السندات فتؤدي إلى انخفاضها، وعلى العكس من ذلك تميل أسعار السندات إلى الارتفاع خلال الركود لأن أسعار الفائدة تميل إلى الانخفاض.

أما أسعار الأسهم فتتحرك غالباً باتجاه معاكس لحركة أسعار السندات، إذ تصل أسعارها إلى أعلى مستوى قبيل وصول النشاط الاقتصادي إلى قمة الانتعاش لكنها تصل إلى أدنى مستوى لها قبيل وصول النشاط الاقتصادي إلى الركود وعلى هذا الأساس يعتبر المحللون الماليون حركة أسعار الأسهم مؤشرا هاماً للتنبؤ بالدورة الاقتصاد[7].

3/ مخاطر أسعار الصرف(Foreign Exchange Risks) :

إن عائد الاستثمار في أسواق رأس المال الأجنبية يشمل العائد المتحقق نتيجة التغير في سعر صرف العملة الأجنبية، وبالتالي فإن الأرباح الرأسمالية التي يحققها المستثمر تتأثر بالتغيرات في أسعار العملة[8].

ومنه يمكن اعتبار مخاطر الصرف تلك الخسارة الممكنة في قيمة الأصول نتيجة تغيرات سلبية في أسعار العملات[9].

4/ مخاطر التضخم (Inflation Risks) :

هي تلك المخاطر الناتجة عن الانخفاض المستمر للقوى الشرائية لوحدة النقد وما ينتج عنها من ارتفاع مستمر في الأسعار حسب "مارشال"، وتؤثر مثل هذه المخاطر على الاستثمارات ذات العائد الثابت خاصة إذا كان عائدها أقل من معدل التضخم[10].

وتعتبر مخاطر التضخم هي مخاطر القوة الشرائية لأسعار الأسهم بمرور الزمن فإذا كان معدل العائد المتوقع أقل من معدل التضخم الحالي أو المتوقع فيعني ذلك خسارة الأموال وبالتالي التعرض لمخاطر التضخم.

5/ مخاطر التحليل الفني:

تعني قراءة المؤشرات المالية والرسم البياني للتحليل الفني بصورة مغايرة عن ما هو واقع وهو ما سيتم التطرق إليه في المحور التالي.حيث أظهر تحليل لمستوى السيولة في السوق السعودية للربع الأول من العام 2007م، أن سيولة السوق ناتجة عن ما يقوم به المضاربون من عمليات تدوير، خاصة في الشركات الصغيرة، حيث بلغ معدل التدوير في إحدى الشركات الصغيرة أكثر من 20 مرة وبأكثر من 12 مليار ريال، وبلغ إجمالي حجم السيولة التي اتجهت إلى الشركات الصغيرة خلال هذه الفترة 735 مليار ريال

بنسبة86٪ من حجم السيولة الكلية في السوق. وخلصت نتيجة الدراسة أن المستفيد من السيولة المضاربون والبنوك التي تمارس نشاط الوساطة، وأن التحليل الفني هو المسير لقرارات المتداولين.[11]

المحور الثاني: أدوات وأساليب التحليل الفني:

يعتبر التحليل الفني أداة من الأدوات التي يتم استخدامها في الأسواق المالية ويلجأ إليها عادة المستثمر أو المؤسسة المستثمرة لمعرفة وتوقع اتجاهات الأسعار سواء كانت في الأسهم أو العملات أو المعادن وكل ما يتم المتاجرة به في الأسواق المالية.

1-التحليل الفني:

يعرف التحليل الفني بأنه دراسة حركة السوق من خلال استخدام الرسوم والخرائط البيانية بشكل أساسي، وذلك بغرض التنبؤ باتجاهات السعر المستقبلية.[12]

وعلى الرغم من استخدام التحليل الفني منذ القدم إلا أنه لم تكن هناك محاولات لاختبار صحة فرضياته قبل انهيار سوق الأسهم الأمريكية في العام 1929م [13]

ومن بعد فترة الانهيار ظهرت عدة مؤلفات عن أسس ونظريات وطرق عمل التحليل الفني تحدثت عن تحديد توقيت الدخول والخروج من السوق ، كما أن التحليل الفني ليس بديل عن التحليل الأساسي للأوراق المالية بل مكمل له حيث يعتمد التحليل الفني على فكرة أن التاريخ يعيد نفسه ومؤشرات التحليل الفني تهدف إلى التعرف على اتجاه الحركة في سوق الأسهم والتي تعتمد على مجموعة من المتغيرات أهمها اتجاه الأسعار في السوق وحركة السهم التاريخية وحجم التداول وقياس تأثير قوة الشراء والبيع كما نشير أن مؤشرات التحليل الفني مبنية على معادلات رياضية تحولها إلى رسوم خطية يمكن دراستها وتحليلها لتساعدنا في اتخاذ قرارات الشراء والبيع

وتقوم نظرية التحليل الفني على أربعة فروض أساسية وهي[14]:

1. نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب يتم تحديد القيمة السوقية
2. العوامل التي تؤثر على قوى العرض والطلب متعددة منها المنطقي وغير المنطقي.
3. تتحرك الأسعار في اتجاهات معينة، وتميل إلى الاستمرار في نفس اتجاهها وعدم تغييره.
4. التغيرات التي تطرأ على قوى العرض والطلب في القيمة السوقية هي نفسها التي تغير من اتجاه الأسعار.

2- مقاييس التحليل الفني :

للتحليل الفني ثلاثة مقاييس مختلفة:

1 حركة السوق تحسم كل شيء.
2 اتجاهات حركة السعر.
3 التاريخ يعيد نفسه.

(حركة السوق تحسم كل شيء) تمثل هذه العبارة مفهوم التحليل الفني في الاعتقاد في أن حركة الأسعار في السوق تتأثر بأي حدث سواء سياسي أو سيكولوجي أو تحليل مالي أو خلافه، وبالتالي فإن كل ما هو مطلوب هو دراسة حركة السعر.

يعتقد جميع المحللين الفنيين أن حركة السعر ما هي إلا انعكاس للتغيرات التي تطرأ على العرض والطلب فإذا زاد الطلب على العرض يرتفع السعر وإذا زاد العرض على الطلب ينخفض السعر، وهذه الحركة هي أساس التحليل الفني

فالمحلل الفني يقوم عامة بدراسة التحليل الأساس بشكل غير مباشر حيث أن قوى العرض والطي والتحاليل الأساسية الاقتصادية للسوق قد ينتج عنها ظهور ما يسمى بالسوق التنازلي أو السوق التصاعدي وبالتاي فالرسوم البيانية للأسعار لا

تتسبب في حد ذاتها في تحرك السوق للأعلى أو للأسفل وإنما تتلخص وظيفة هذه الرسوم ببساطة في عكس سيكولوجية السوق سواء كانت لصالح الاتجاه التصاعدي أو الاتجاه التنازلي[15]

3-تحرك الأسعار في اتجاهات:

مفهوم الاتجاه يعتبر بند أساسي في طريقة التحليل الفني، وإن لم يتمكن المرء من قبول فكرة أن الأسواق تتحرك في اتجاه حقيقي فلن تكون هناك فائدة من التنبؤ بالحركة المستقبلية ويرجع الهدف من رسم حركة السعر كرسم بياني الى تحديد اتجاهاته في مراحل تطوره الأولى، وذلك بغرض التداول على أساس تلك الاتجاهات.

ويمكن الاستدلال على صحة القول بأن الأسعار تتحرك في اتجاهات من نتيجة قانون (نيوتن) الأول للحركة والذييلخص في احتمالية استمرار الاتجاه في حركته أكثر من احتمالية انعكاسه، وكطريقة أخرى لذكر هذه النتيجة يمكن القول بأن الاتجاه سوق يستمر في حركته في نفس الاتجاه الذي يسير عليه حتى يتم الانعكاس، وهذه أحد الأفكار الأخرى التي يطرحها التحليل الفني والتي قد تبدو غير مجدية في ظاهرها.

4-التاريخ يعيد نفسه:

لا بد أن يصاحب معظم أشكال التحليل الفني ودراسة حركة السوق دراسة للسيكولوجية البشرية فعلى سبيل المثال تعكس النماذج المتشكلة في الرسم البياني والتي تم التعرف عليها وتصنيفها خلال مئات السنين الماضية – صورة معينة تظهر في الرسوم البيانية للسعر – وتكشف مثل هذه الصور سيكولوجية السوق تجاه الاتجاه التصاعدي أو الاتجاه التنازلي وبسبب الأداء الجيد لهذه النماذج في الماضي ومن المتوقع أن يستمر أداء السوق بنفس الاتجاه في المستقبل وذلك لأنها تعتمد على دراسة السيكولوجية البشرية التي لن تتغير.

استخدام المحللين الفنيين بيانات الأسعار التاريخية لتوقع اتجاه وحجم التغير في الأسعار عند فرضية الشكل الضعيف لكفاءة السوق، لا يمكن أن تستخدم للتنبؤ إما بحجم أو اتجاه السعر لاحقا وهو ما خلص إليه كولز في دراسة قام بها في العام 1960م [16].

5- مقارنه بين أسلوب التحليل الأساسي والتحليل الفني في التنبؤ بحركة الأسهم:

يركز التحليل الفني على قوى العرض والطلب التي تتسبب في ارتفاع السعر أو انخفاضه ويقوم من أجل ذلك بفحص كل العوامل التي تؤثر على السعر في السوق وذلك بهدف تحديد قيمة السهم الحقيقية، بينما يركز التحليل الفني على دراسة حركة السوق بصورة عامة

وإذا كان القيمة الحقيقية للسعر أقل من قيمته السوقية يكون البيع هو المسيطر على السوق وبالعكس إذا كانت قيمة السهم الحقيقية أعلى من قيمته السوقية يكون الشراء هو المسيطر على السوق وتحاول كلا طريقتي التحليل الفني والأساسي التنبؤ بحالة السوق المستقبلية للوصول إلى هذه النتيجة وهي تحديد اتجاه الأسعار الذي من المتوقع أن يتجه إليه السوق فبينما يدرس المحلل الأساسي الظروف الاقتصادية والصناعية عامة للوصل إلى سبب حركة السعر يقوم المحلل الفني بدراسة العوامل المؤثرة على سبب حركة السعر

في الواقع العملي نجد أن كلا الطريقتين متداخلة مع الأخرى بصورة نسبية حيث أن المحللين الأساسين لديهم معرفة عملية بالقواعد الأساسية الخاصة بالتحليل الفني والرسم البياني يمتلك المحللون الفنيون معرفة عامة بالتحليل الأساسي.

التحليل الأساسي لا يمكنه توضيح ما يفعله السوق في بداية حركات السوق الهامة، وتعتبر هذه الأوقات الحرجة للاتجاه

والاختلاف بين التحليل الأساسي والفني هي أن التحليل الأساسي لا يمكن عادة توضيح ما يفعله السوق في بداية تغيير الاتجاه عامة، وتعتبر هذه الأوقات الحرجة للاتجاه والتي يظهر خلالها الاختلاف بين التحليلين، وعلى الرغم أنهما يتفقان على معرفة سبب هذا التغير في حركة السوق

فالسعر يرشد التحليل الأساسي في معرفة التغير والدليل أن معظم الأحداث المؤثرة في الأسواق على مدار التاريخ كانت قد بدأت في وقت لم يكن فيه تغير ملحوظ في التحليل الأساسي وفي الوقت التي تصبح فيه هذه التغيرات معروفة يكون الاتجاه الجديد جاري في مجاره.

المحور الثالث : الطرق العلمية لقياس المخاطرة على سهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) :

1-نظرة عامة عن شركة سابك:

تعد (سابك) من أكبر الشركات العالمية القيادية في مجال الصناعات البتروكيماوية، وهي شركة مساهمة عامة يقع مركزها الرئيس في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، وتمتلك حكومة المملكة حالياً 70% من أسهمها، أما النسبة الباقية البالغة 30%، فهي متداولة في سوق الأسهم السعودية.

تأسست (سابك) عام 1396هـ (1976م) بموجب مرسوم ملكي، وتدير الآن عملياتها في أكثر من 50 بلداً، ويعمل بمواقعها حول العالم أكثر من (35) ألف من الموظفين الموهوبين والمبدعين[17].

2-الموقع والانتشار العالمي:

يقع المركز الرئيس للشركة بمدينة الرياض، في حين تجُرى العمليات التصنيعية الرئيسة داخل المملكة بكل من مدينة الجبيل الصناعية على ساحل الخليج العربي، ومدينة ينبع الصناعية على ضفاف البحر الأحمر.

تواصل (سابك) تعزيز نموها وحضورها العالمي المتسارع، ونجحت خططها التوسعية الطموحة في تطوير بنية تحتية فعالة لأعمالها، تشمل المصانع، ومراكز التقنية، ومرافق التخزين والتوزيع، والمكاتب في جميع أنحاء العالم، ما يتيح لها الاستجابة بشكل فعال لاحتياجات الزبائن في الأسواق العالمية الرئيسة.

تنتشر مواقع التصنيع، والمبيعات، والتقنية والابتكار التابعة للشركة في جميع أنحاء العالم، وتدار عبر أربعة مكاتب إقليمية: الشرق الأوسط وأفريقيا، وآسيا، وأمريكا، وأوروبا. لمعرفة المزيد عن عملياتها، يرجى مراجعة قسم (سابك) حول العالم[18].

إن المسببات والأحداث التي تحرك أسعار الأسهم والأوراق المالية عامة غير قابلة للتوقع، نظراً لعدم توقع نوع الحدث والخبر الذي سيؤثر على الأسعار سواء كان أخبار (اقتصادية سياسية جغرافية اجتماعية...) ومثل هذا الأحداث لا يستطيع المستثمرون توقع مقدار التغير في الأسعار سواء تغير موجب أم سلبي.

ومع ذلك، فعلي المدى الطويل ترتفع أسعار الأسهم بشكل يتناسب مع قيمتها الذاتية (نموها وإيراداتها). ويتم تحديد الإيرادات طويلة الأجل من خلال الأسس الاستثمارية للشركة، وتكمن مخاطر السوق هنا من خلال ما يتعرض له المستثمرون الذين يستثمرون أموالاً قصيرة الأجل في سوق الأسهم، خاصة في حالة الحاجة إلى سيولة عند انخفاض أسعار الأسهم مما يعرض للخسارة نظراً لتسييل وبيع الأسهم.

ولتطبيق التحليل الفني على سهم سابك سيتم استخدام مؤشر القوة النسبية الذي يعتمد على تحليل الأنماط والاتجاهات السابقة لأسعار الأسهم في الفترة الماضية لتحديد الأسهم التي تتمتع بقوة نسبية مما يعني إمكانية الوصول إلى القرار الاستثماري الأفضل.

2-1-مؤشر القوة النسبيةRelative Strength Index (RSI):

قام بتطويره J. Welles Wilder عام 1978م وقدمه في كتاب بعنوان مفاهيم جديدة في التداول الفني وأشار ألا يجب عدم مخالطة المؤشر بمبدأ القوة النسبية المقارنة حيث أنها تستخدم في العادة لمقارنة أداء سهم معين بمعدل السوق ولكن مؤشر القوة النسبية يقيس زخم السهم بمقارنة سعر السهم بنفسه عن طريق معادلة حسابية.

حساب مؤشر القوة النسبية :مؤشر القوة النسبية + 1 =القوة النسبية / 100 - 100

القوة النسبية=متوسط اغلاقات الجلسات المنخفضة / متوسط اغلاقات الجلسات المرتفعة

من وجهة نظر Welles استخدم 14 يوم في هذه المعادلة وهي ليست أساسية ويمكنك تحديد أي فترة زمنية على حسب المدى المستخدم قصير أم طويل المدى.

طريقة عمل مؤشر القوة النسبية في التحليل الفني:

ليس الغرض من مؤشر القوة النسبية تحديد سعر محدد للسهم ولكن إعطاء إشارات البيع وإشارات الشراء من خلال مستويات التشبع الشرائي والبيعي ويتم تحديد قيم المؤشر في رسم بياني مداه من 0 إلى 100 وعند الوصول إلى ما أعلى من مستوى70 يكون السعر وصل إلى بداية تشبع مستوى الشراء بينما الوصول إلى ما ادني مستوي 30 بداية تشبع مستوى البيع.

شكل رقم (1): مؤشر القوة النسبية لسهم شركة سابك

المصدر : **https://www.fxnewstoday.ae/stocks/سابك-charts/2010**

يوضح هذا الشكل حركة سهم سابك على مدى يومي من شهر نوفمبر من العام 2017م إلى شهر سبتمبر من العام 2018م ويظهر في أعلى الشكل مؤشر RSI وتحرك مداه من (0 إلى 100) نقطة .

صور تطبيقية لاستخدامات المؤشر:

شكل رقم (2): نموذج للتشبع الشرائي لسهم سابك

المصدر : https://www.fxnewstoday.ae/stocks/2010-سابك-charts

يوضح هذا الشكل حركة سهم سابك على مدى أسبوعي من شهر أغسطس إلى شهر أكتوبر من العام 2018م ويظهر في أعلى الشكل مؤشر RSI وتحرك مداه، فعند وصول المؤشر بالمنطقة الواقع أعلى مستوي 70 يلاحظ أن سعر سهم سابك بدأ في عملية التشبع الشرائي مما يتوقع معه أن يحدث انخفاض في مستوى الأسعار وهو كما هو موضح بالرسم البياني المرفق فقد بدأ السهم في عملية الانخفاض بعد كل وصول للمؤشر إلى ما فوق 70.

شكل رقم (3): نموذج تشبع بيعي لسهم سابك

المصدر : https://www.fxnewstoday.ae/stocks/2010-سابك-charts

يوضح هذا الشكل حركة سهم سابك على مدى يومي من شهر نوفمبر 2017م إلى شهر سبتمبر من العام 2018م ويظهر في أعلى الشكل مؤشر RSI وتحرك مداه، فعند وصول المؤشر بالمنطقة الواقعة في حدود 30 وما دون أن سعر سهم سابك بدأ في عملية التشبع البيعي مما يتوقع معه أن يحدث ارتفاع في سعر السهم وهو كما هو موضح بالرسم البياني المرفق فقد بدأ السهم في عملية الارتفاع بعد كل وصول للمؤشر إلى مستوى 30 فما دون .

شكل رقم (4): نموذج للانحراف السلبي لسهم شركة سابك

المصدر : https://www.fxnewstoday.ae/stocks/سابك-charts/2010

الشكل يوضح انحراف مستوى الأسعار بعد وصول مؤشر القوة النسبية إلى مستوى 70 فما فوق يحدث انحراف في مستوى الأسعار مما يؤدي إلى هبوط سعر السهم وكما يلاحظ في سهم شركة سابك بعد وصول المؤشر ما فوق 70 نقطة بدأ المؤشر في الانحراف السلبي مما يؤدي إلى انخفاض في الأسعار.

وفي حالة وصول مؤشر القوة النسبية إلى مستوى 30 فما دون يحدث انحراف في مستوى سعر السهم مما يؤدي إلى ارتفاع في سعره.

شكل رقم (5): نموذج للانحراف الايجابي لسهم شركة سابك

المصدر : https://www.fxnewstoday.ae/stocks/سابك-charts/2010

الشكل يوضع انحراف مستوى الأسعار بعد وصول مؤشر القوة النسبية إلى مستوى 30 فما دون يحدث انحراف في مستوى سعر السهم مما يؤدي إلى ارتفاع في سعره ، وكما يلاحظ في سهم شركة سابك بعد وصول المؤشر ما دون 30 نقطة بدأ المؤشر في الانحراف الايجابي مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر السهم .

الخاتمة:

ختام هذه الورقة يأمل الباحث أن تكون فاتحة لأوراق علمية تربط بين التحليل الفني والأساسي وتوليه الاهتمام الكافي نظرا لاستخدامه من عدد مقدر من متداولي الأسواق المالية بصورة عامة خاصة أنه من السهل بمكان إيجاد تلك الخرائط البيانية من مصادر مختلفة لكن أهمية الدارسة تنبع من كيفية قراءة هذه الخرائط البيانية وأوقاتها وكيفية ربط مؤشراتها بعضها مع الآخر حيث أن اختيار نوعية الخرائط يمكن أن يؤدي إلى قراءات وإشارات مختلفة من تلك الخرائط والرسوم البيانية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1/ مؤشر القوة النسبية من المؤشرات السابقة لاتجاه حركة السعر وتساعد بالتنبؤ بحركة السعر المستقبلية حسب اتجاه المؤشر.

2/ يمكن حساب مؤشر القوة النسبية لأي فترة زمنية ولكن المستوي الشائع 14 يوم والفترات الفاصلة 9 و 22.

3/ حركة مؤشر القوة النسبية تتغير بشكل كبير مع اختلاف الفترة الزمنية وكلما كانت الفترة أقصر كان التذبذب للمؤشر أكثر، ولذا تختلف إشارات البيع والشراء باختلاف الفترات الزمنية المستخدمة والقيمة المحددة ل 14 يوم هي 30 و70.

4/ استخدام أساليب التحليل الفني هي تحليل لممارسة العملية في المتاجرة في الأسهم ولا يجوز إخراجها عن نطاق التنبؤ بأسعار الأسهم فقط لأن التحليل الفني يساعد في التحليل للمدة القصيرة الأجل ويفقد الكثير من فاعليته في المدد الطويلة الأجل.

التوصيات:

1/ إمكانية اعتماد مؤشر تحليل القوة النسبية ليكون دليلاً للمتعاملين في تأثير الأسهم والقطاعات.

2/نشر ثقافة التحليل الفني وإدخاله في المناهج التعليمية نظراً لتعامل أغلب المستثمرين بالتحليل الفني.

3/ لا يعتمد اعتماد كلي على التحليل الفني حيث يمكن لصناع السوق التحكم في مسار السوق وبالتالي التأثير على الرسم البياني

4/ عند ارتفاع **سعر سهم سابك وهو من الأسهم القيادية في السوق** تزيد أسعار معظم الأسهم، بما في ذلك تلك الأسهم التي لا تتمتع بمبيعات ونمو إيرادات مرتفعة بشكل كبير، وعندما يحدث انخفاض في سعر سهم سابك يشمل هذا الانخفاض حتى الأسهم التي تكون مبيعاتها ونموها وإيراداتها أفضل من المتوسطلذلك نظراً لتأثير سهم سابك على مؤشر السوق عامة مما ينعكس على بقية الأسهم.

الهوامش والإحالات

[1]محمد مطر ، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية (عمان : الطبعة الثانية ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، 1999م) ص 39

[2]منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرارات ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ، 1996م، ص 51 .

[3]زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل ، عمان ، الأردن ،الطبعة الثالثة ، 2005م ، ص 333 .

[4]حان، طارق . أحمد، حبيب، إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية) ، المصرف الإسلامي للتنمية ، جدة ، الطبعة الأولى، 2003م ، ص 31.

[5]منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية"مدخل تحليلي معاصر"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، 2000م، ص462 .

[6]طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر"بنوك وقروض"، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، 200م، ص 368 .

[7]مطر محمد ، تيم فايز ، إدارة المحافظ الاستثمارية ، دار وائل للنشر ، 2005م، ص129 – 130

[8]محمد صالح الحناوي، جلال العبد، نهال فريد مصطفى، الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003م، ص 394.

[9]François DESMICHT, « Pratique de l'activité Bancaire », édition Dunod, Paris, 2004, p258.

[10]زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2005م ، ص 331 .

[11]طلال السالمي، دراسة لسلوك السيولة لسوق الأسهم السعودي، موقع ألفا & بيتا، ، 2013/5/11م
https://alphabeta.argaam.com/article/detail/91856

[12]أحمد العلي، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية. جامعة دمشق، 2008م، ص 68.

[13]Investment Management ,Portfolio Diversification, Risk, and Timing—Fact and Fiction . ROBERT L. HAGIN. Wiley John Wiley & Sons, Inc. Copyright © 2004 by Robert L. Hagin. All rights reserved p 50

[14]عبد المجيد المهيملي، التحليل الفني للأسواق المالية، البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، 2006م ، ص 35

[15]جون ميرفي ، ترجمة شيماء سليمان، التحليل الفني للأسواق المالية ، 2015م ، ص 13

[16]*Investment Management ,Portfolio Diversification, Risk, and Timing—Fact and Fiction . ROBERT L. HAGIN. Wiley John Wiley & Sons, Inc. 2004 by Robert L. Hagin. p 272*

[17]*HTTPS://WWW.SABIC.COM/AR/ABOUT*

[18]*https://www.sabic.com/ar/about/locations/sabic-worldwide.*